ثانيا -أهم تقسيمات النفقات العامة

1- النفقات العادية والنفقات غير العادية

في الغالب، تُعد النفقات العادية جزءًا من التكاليف اليومية الضرورية لتشغيل النشاط التجاري أو حياة الفرد، بينما تعتبر النفقات غير العادية غالبًا نتيجة لظروف استثنائية ولا تتكرر بانتظام

أ-النفقات العادية:

تمثل النفقات العادية النفقات التي تتكرر بشكل دوري ومنتظم في ميزانية الدولة، أي خلال كل سنة مالية و تشمل هذه النفقات العناصر التي يتعين دفعها بانتظام، مثل مرتبات الموظفين، وتكاليف المعدات والأدوات الضرورية لتشغيل المرافق العامة، ونفقات جمع الضرائب، وغيرها. يتم تكرار هذه النفقات من ميزانية إلى أخرى، ولو اختلفت قيمتها من سنة لأخرى، فإن نوعيتها تظل ثابتة.

ب-النفقات غير العادية:

تشكل النفقات غير العادية جزءًا من النفقات الحكومية، وتتسم بعدم تكرارها بشكل دوري. يتم تسديد هذه النفقات نتيجة لحاجات استثنائية، مثل تكاليف مكافحة أو علاج الأمراض الطارئة، أو إصلاح الأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، أو تكاليف الحروب والنزاعات. يكون تمويل النفقات غير العادية غالبًا من خلال القروض، مما قد يؤدي في بعض الأحيان إلى عجز في ميزانية الدولة، خاصة إذا لم تتم تقدير السلطات المالية للمبالغ اللازمة لتلك النفقات بدقة

2: النفقات حسب معيار الشمولية

يمكن تقسيم النفقات العامة حسب معيار مجال شمولية النفقة العامة ومدى استفادة أفراد المجتمع منها إلى :

أ- نفقات وطنية أو مركزية: هي تك التي ترد في ميزانية الدولة وتتولى الحكومة المركزية القيام بها وهي نفقات لها طابع وطني كنفقات الدفاع والعدالة والأمن، وبعض المشاريع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي لها طابع وطني.

ب- النفقات المحية أو الإقليمية : وهي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية كالولايات والبلديات وترد في ميزانية هذه الهيئات ، وهي مثل نفقات توزيع الكهرباء والماء والمواصلات والطرقات داخل الإقليم التابع لهذه الجماعات.

3: النفقات العامة وفق معيار التأثير في الدخل القومي

تقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى نفقات حقيقية ونفقات تحويلية ويعد الاقتصادي **Arthur Ceeil Pigeou** أول من اعتمد هذا التصنيف ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

أ- النفقات الفعلية (الحقيقية) : النفقات الفعلية، المعروفة أيضًا بالنفقات الحقيقية، تشير إلى الإنفاق الذي تقوم به الدولة للحصول على السلع والخدمات الضرورية لتنظيم شؤونها العامةو تتضمن هذه النفقات مختلف النشاطات والمصروفات التي تسهم في تسيير الحكومة وتحسين خدماتها ،وتعزز النفقات الفعلية الدخل الوطني عبر تحفيز النشاط الاقتصادي وتوفير فرص عمل، حيث يتم تحفيز الاستهلاك وتحسين الظروف المعيشية وهذا يساهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى الحياة للمواطنين

ومن بين العناصر الرئيسية للنفقات الفعلية: **الرواتب والأجور ،وشراء الأجهزة والمعدات ،وسداد الديون العامة ،إضافة إلى الاستثمار في البنية التحتية ،والعمل على تقديم الخدمات العامة**.

ب - النفقات التحويلية (نفقات إعادة التوزيع) : النفقات التحويلية، المعروفة أيضاً بنفقات إعادة التوزيع، تشير إلى الإنفاق الحكومي الذي يتم دون الحصول على مقابل مباشر، حيث تهدف هذه النفقات إلى إعادة توزيع الدخل أو الثروة بين فئات المجتمع , يتم تحقيق هذا الهدف من خلال جملة من البرامج والخدمات التي تُقدم للمواطنين دون فرض رسوم مباشرة عليهم، وتكمن أهمية هذه النفقات في إعادة توزيع الثروة وتحسين الظروف المعيشية للطبقات الفقيرة، وتؤدي هذه البرامج إلى زيادة الدخل الوطني بشكل غير مباشر، إذ تعمل على تعزيز الكفاءة الإنتاجية للعاملين من خلال تحسين مستوى التعليم والصحة، مما يؤدي إلى تطوير طاقتهم الإنتاجية ،وبالتالي، يُظهِر دور هذه النفقات في تعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتحسين جودة حياة المجتمع بشكل عام، وفي ضوء التطورات الاقتصادية والاجتماعية المستمرة، يجب على الحكومات النظر في تحسين وتعزيز هذه البرامج لضمان استمرارية تحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة.

ومن بين البرامج الرئيسية التي تشكل جزءًا من هذه النفقات التحويلية، يمكن ذكر الضمان الاجتماعي الذي يوفر دعماً مالياً للمتقاعدين وذوي الإعاقة، وكذلك منحة البطالة الذي يوفر تعويضاً مالياً للأفراد الذين فقدوا وظائفهم أولم يتمكنوا من الحصول على عمل ، بالإضافة إلى تقديم مساعدات للفئات الفقيرة والمحتاجة.

4- النفقات العامة من حيث طبيعتها المالية:

النفقات العامة تعتبر جزءًا أساسيًا من ميزانيات الدولة، ويمكن تصنيفها إلى ثلاث فئات رئيسية: النفقات العامة النهائية، النفقات العامة المؤقتة، والنفقات العامة الاحتمالية:

أ- النفقات العامة النهائية:، وهي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها دون توقع أن تعود مرة أخرى بشكل مباشرو تشمل هذه الفئة النفقات الاستثمارية والإدارية وأي نفقات أخرى يتوقع أن تساهم في تحسين البنية التحتية أو تعزيز الخدمات العامة دون الحاجة إلى استردادها بشكل فعلي.

ب- النفقات العامة المؤقتة: وهي النفقات التي تخرج من خزينة الدولة مع توقع استردادها في وقت لاحق و يتم تنفيذ هذه النفقات بصورة مؤقتة لتلبية احتياجات محددة، وتشمل على سبيل المثال قروضًا أو تمويلًا مؤقتًا لمشاريع محددة.

ج- النفقات العامة الاحتمالية أو(الافتراضية): وهي النفقات التي قد تحدث في ظروف غير متوقعة أو طارئة، مثل الكوارث الطبيعية أو الحروب و يمكن للدولة تحديدها مقدمًا بصورة احتمالية ولا تتم إنفاقها إلا في حالة وقوع الأحداث المحتملة وتشمل هذه النفقات إصلاح الأضرار الناجمة عن الكوارث والتدابير الطارئة التي يجب اتخاذها في مثل هذه الظروف.

بهذا الشكل، تصبح النفقات العامة مجموعة متنوعة تعكس التنوع في احتياجات وظروف الدولة، مع توجيه اهتمام خاص لضمان استدامة الأموال العامة وتحقيق الفوائد القصوى للمواطنين.

5- النفقات العامة حسب المعيار الوظيفي :

تقوم الدولة بتقسيم النفقات العامة وفقاً للوظائف التي تقوم بها، ويتم تصنيف هذه الوظائف إلى مجموعات رئيسية تعكس مهام الدولة و يُلاحظ هنا أن هذا التصنيف

هو أحدث طرق تقسيم النفقات العامة، وليس هناك قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، وإنما يتم تصنيف النفقات وفقاً للوظائف الأساسية التي تؤديها.
يمكن تصنيف النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى ثلاثة أنواع رئيسية تتناسب مع هذه الوظائف الأساسية:

أ- النفقات الإدارية: وهي التكاليف المتعلقة بتشغيل المرافق العامة الضرورية لوظائف الدولة و تشمل هذه النفقات الدفاع والأمن والعدالة والجهاز السياسي وغيرها، وتهدف هذه النفقات إلى تلبية الاحتياجات العامة وضمان حماية الأفراد داخلياً وخارجياً وتنظيم الشؤون السياسية.

ب- النفقات الاجتماعية: وهي التكاليف المتعلقة بأهداف وغايات الدولة الاجتماعية و تشمل هذه النفقات تلبية احتياجات التنمية الاجتماعية من خلال توفير الثقافة والتعليم والصحة للأفراد، وتعزيز التضامن الاجتماعي و يُعتبر تمويل التعليم والصحة من أبرز الجوانب في هذه النفقات، حيث يعكسان مدى تقدم المجتمع.

ج- النفقات الاقتصادية: وتشمل النفقات التي تُنفق من قبل الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية رئيسية. تركز هذه النفقات بشكل أساسي على الاستثمارات التي تهدف إلى تعزيز التنمية وزيادة الإنتاج الوطني وخلق فرص اقتصادية جديدة. تتضمن هذه النفقات مشروعات الصناعة والقوى الكهربائية والري، وتكون أهمية خاصة في البلدان النامية حيث تعد هذه المشاريع أساسية لتحسين البنية التحتية.